الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4716 | الجمعة | 19 ربيع الآخر 1445 هـ | 3 نوفمبر 2023 م | السنة السادسة عشرة

تزامناً مع قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي

مؤشرات البورصة تتباين.. و«العام» يرتفع 61.56 نقطة

القيمة السوقية الأسبوعية للأسهم ارتفعت 0.45 في المئة لتسجل 38.669 مليار دينار

الشخص: مؤشر السوق الرئيسي واصل التراجع منذ الشهر الماضي وحتى بداية نوفمبر الحالي

تباينت المؤشرات الرئيسية للبورصة عند إغلاق تعاملات أمس الخميس؛ تزامناً مع قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي عند المستوى الحالي البالغ 5.50 %.

وشهدت الجلسة ارتفاع مؤشرها العام 61ر56 نقطة ليبلغ مستوى 6533ر29 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر95 في المئة.

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 7ر65 نقطة ليبلغ مستوى 5320ر06 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر14 في المئة من خلال تداول 50ر8 مليون سهم عبر 3058 صفقة نقدية بقيمة 5ر9 مليون دينار (نحو 17ر9 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 88ر23 نقطة ليبلغ مستوى 7171ر94 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 1ر25 في المئة من خلال تداول 84ر6 مليون سهم عبر 6474 صفقة بقيمة 33ر6 مليون دينار (نحو 102ر4 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 9ر15 نقطة ليبلغ مستوى 5168ر59 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر18 في المئة من خلال تداول 36 مليون سهم عبر 2281 صفقة نقدية بقيمة خمسة ملايين دينار (نحو 15ر2 مليون دولار).

وقرر بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي عند المستوى الحالي البالغ 5.50 % في اجتماعه أمس الأول الأربعاء.

سجلت البورصة الكويت تداولات بقيمة 39.62 مليون دينار، وزعت على 135.54 مليون سهم، بتنفيذ 9.53 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاع 8 قطاعات في مقدمتها الطاقة بـ2.39 %، بينما تراجعت 3 قطاعات على رأسها تكنولوجيا بـ2.41 %، واستقر قطاعان.

وبالنسبة لمستوى الأسهم، فقد ارتفع سعر 62 سهماً على رأسها "صكوك" بـ6.70 %، بينما تراجع سعر 34 سهماً في مقدمتها "أولى تكافل" بواقع 5.56 %، واستقر سعر 16 سهماً.

وجاء سهم "بيتك" المرتفع 1.32 % في مقدمة نشاط التداول على كافة المستويات بسيولة 12.94 مليون دينار، وحجم بلغ 18.76 مليون سهم.

الأداء الأسبوعي

تباين أداء المؤشرات الرئيسية للبورصة خلال تعاملات الأسبوع الحالي، مع تسجيل مكاسب سوقية بـ172 مليون دينار (557.56 مليون دولار)، تزامناً مع بدء دور انعقاد مجلس الأمة الكويتي، وتثبيت مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة.

ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 1.29 % خلال الأسبوع ليختتم التعاملات بمستوى 7171.94 نقطة، رابحاً 91.11 نقطة عن مستواه نهاية الأسبوع السابق.

وأنهى مؤشر السوق العام تعاملات الأسبوع بالنقطة 6533.29 بنمو أسبوعي 0.45 % أو 28.98 نقطة عن مستواه في الأسبوع المنتهي بـ26 أكتوبر 2023.

جلسة متباينة للبورصة

وفي المقابل، تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنحو 2.60 % أو 142.24 نقطة ليصل إلى مستوى 5320.06 نقطة والذي يعد الأدنى منذ أكتوبر 2022 (13 شهراً).

وجاءت المحصلة الإجمالية لمؤشر السوق الرئيسي 50 حمراء إذ هبط 3.85 % بما يُعادل 207.1 نقطة، ليُغلق التعاملات بمستوى 5168.59 نقطة الذي يعد الأدنى منذ إبريل عام 2021.

سجلت القيمة السوقية للأسهم بنهاية تعاملات أمس 38.669 مليار دينار، مقابل 38.497 مليار دينار بنهاية الأسبوع السابق، بنمو 0.45 % يُقدر بـ172 مليون دينار.

التباين طال التداولات الأسبوعية، إذ ارتفعت الكميات 13.95 % عند 723.08 مليون سهم، كما نمت السيولة 5.6 % إلى 218.32 مليون دينار، ونُفذ في الأسبوع الحالي 51.55 ألف صفقة، بانخفاض 3.63 %.

وإلى جانب ذلك، فقد ارتفع 8 قطاعات على رأسها الرعاية الصحية بـ20.86 %، بينما تراجعت 5 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ3.34 %.

وعلى مستوى الأسهم، فقد تصدر "مزايا" القائمة الخضراء بنحو 26.42 %، بينما جاء "تجاري" على رأس التراجعات بنحو 15.25 %.

وجاء سهم "بيتك" المرتفع 1.77 % في مقدمة نشاط التداول بحجم بلغ 110.62 مليون سهم، وسيولة بقيمة 74.97 مليون دينار، وزعت على 9.94 ألف صفقة.

قال خبير أسواق المال ميثم الشخص إن البورصة بعد تسجيل مؤشراتها تراجعاً قياسياً نجحت في آخر جلسات أكتوبر/تشرين الأول السابق بتسجيل ارتداده فنية في أول جلستين من الشهر الحالي على مستوى مؤشر السوق الأول، ومؤشر السوق العام.

ولفت ميثم الشخص إلى أن مؤشر السوق الرئيسي واصل التراجع منذ الشهر الماضي وحتى بداية نوفمبر الحالي، بما أفقده مكاسبه التي سبق وسجلها خلال العام، فضلاً عن تراجع متوسطات السيولة.

وبين أن أداء البورصة الكويتية يعكس تأثرها بالمعطيات العالمية مثل الأوضاع الجيوسياسية في الشرق الأوسط التي ضغطت على أسواق المنطقة ونظيرتها العالمية، منوهاً بأن الارتفاع في السوق الأمريكي بالفترة الأخيرة ساهم في دعم الارتداد الفني لأسواق المنطقة.

وذكر الشخص أن السوق الكويتي تأثر إيجابياً من قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي بتثبيت معدلات الفائدة، بما يكسب أسواق المال زخمها، رغم بعض التقارير السلبية الخاصة بتباطؤ النشاط الصناعي في اقتصادي الصين والولايات المتحدة.

وأوضح أن البيانات المالية جاء في أغلبها إيجابية ببورصة الكويت، خاصة قطاع المصارف الذي يقتنص النسبة الأكبر من الأرباح، إذ جاءت مؤشراته إيجابية، ورغم ذلك لم تبلغ تأثيرها على أداء البورصة لأن العوامل الجيوسياسية كانت ذا التأثير الأكبر في القرار الاستثماري للمتعاملين.

وتوقع خبير أسواق المال أن تلك البيانات ستساهم في استمرار عملية عدم الاستقرار بالأسواق الأمريكية وهو ما سوف يضغط بدوره على أداء بورصة الكويت، وتأثير ذلك على أسعار النفط الداعمة للموازنات العامة لدول المنطقة.

ورجح استمرار التباين في الأداء بالبورصة الكويتية، ولكن إذ ارتفعت السيولة فإن الأداء سيكون إيجابياً وأفضل حالاً، ما لم يكن هناك تطوراً كبيراً في الأوضاع الجيوسياسية.

«أسواق المال» توقف التداول على أسهم «جياد»

أعلنت البورصة أنه سيتم وقف التداول على أسهم شركة جياد القابضة اعتباراً من اليوم الأحد الموافق 5 نوفمبر 2023؛ بناءً على قرار هيئة أسواق المال.

ويأتي الإيقاف، بحسب بيان الهيئة للبورصة أمس الخميس؛ لحين قيام الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو معالجة التحفظات الواردة في تقرير مراقب الحسابات الخارجي للشركة عن البيانات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2023 والبيانات المالية المرحلية اللاحقة، وتحديداً التحفظات الخاصة لبند استثمارات في شركات زميلة.

كما يتطلب من الشركة تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة في بند "استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر"؛ وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

وجاء ذلك على أن يتم معالجة المتطلبات بشكل يضمن أن يتم تسجيلها وتسجيل أرصدة البيانات المالية الأخرى بشكل عادل وسليم، على أن تقوم الشركة بالعمل على تزويد الهيئة ببيانات مالية تعكس الأثر المالي الناتج عن معالجة تلك الملاحظات، وذلك في موعد أقصاه تاريخ 31 مارس 2024.

وستنظر "الهيئة" في استمرارية إدراج سهم شركة جياد القابضة في بورصة الكويت للأوراق المالية إذا لم تلتزم الشركة باستيفاء متطلبات الهيئة الرقابية الواردة في البند أولاً من هذا القرار.

وألزمت "الهيئة" شركة جياد القابضة بالعمل على تزويد الهيئة بتقرير أسبوعي بشأن التطورات والإجراءات التي تقوم بها لمعالجة وضع إيقاف تداول سهم الشركة في بورصة الكويت للأوراق المالية وذلك اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار.

وتحولت "جياد" على مستوى النصف الأول من 2023 للربحية بقيمة 132.98 ألف دينار، مقابل 143.60 ألف دينار خسائر الفترة المماثلة من العام السابق.

«التجارة» تُجدد عقد تسهيلات ائتمانية بـ2.46 مليون دينار

وقعت شركة التجارة والاستثمار العقاري لتجديد عقد تسهيلات ائتمانية بقيمة 2.46 مليون دينار مع أحد البنوك المحلية.

وأشارت في بيان للبورصة ، أمس الخميس، إلى أن تجديد العقد يسري حتى تاريخ 30 نوفمبر 2028.

وأوضحت "تجارة" أنه لا يوجد أثر على المركز المالي للشركة.

وسجلت "تجارة" ربحاً في التسعة أشهر الأول من العام الحالي بقيمة 1.13 مليون دينار، بتراجع 42.1 % عن مستواها بالفترة ذاتها من العام المنصرم البالغ 4.94 مليون دينار.

مع نظرة مستقبلية مستقرة

«فيتش» تثبت تصنف «الأهلي الكويتي» عند "A"

أصدرت وكالة فيتش التصنيف الائتماني لبنك الأهلي الكويتي؛ إذ أكدت تصنيف القدرة على السداد طويل الأجل للبنك بالدرجة (A)؛ مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقال البنك، في بيان للبورصة أمس الخميس، إن الوكالة صنفت قدرة البنك على السداد قصير الأجل عند الدرجة (F1) وهو الخيار الأدنى من بين خيارين يتم تعيينهما للتصنيف الائتماني الأساسي طويل الأجل بالدرجة "A" لأن جزءاً كبيراً من تمويل البنوك الكويتية مرتبط بالحكومة.

كما صنفت الوكالة في تقريرها القابلية للاستدامة للبنك الأهلي الكويتي عند الدرجة (bb)، فيما صنفت الدعم الحكومي عند الدرجة (a)؛ وهذا التصنيف يعكس وجهة نظر "فيتش" بوجود احتمال قوي بتوفير الدعم الحكومي للبنك عند الحاجة.

وحقق "الأهلي" أرباحاً في التسعة أشهر الأولى من العام الحالي بقيمة 32.64 مليون دينار، بزيادة 19 % عن مستواها في الفترة المماثلة من العام السابق البالغة 27.49 مليون دينار.

البنك الأهلي الكويتي

«الوطني» يتوج بجائزة «الريادة في حلول مدفوعات التجارة الإلكترونية»

توج بنك الكويت الوطني بجائزة «الريادة في حلول مدفوعات التجارة الإلكترونية عبر تقنية الترميز المتطورة» من ماستركارد، وذلك خلال منتدى Mastercard EDGE 2023 الذي أقيم أكتوبر الماضي في دبي، والخاص بمستقبل التجارة الرقمية والإلكترونية.

تأتي هذه الجائزة لتبرهن على ريادة بنك الكويت الوطني في مسيرة التحول الرقمي وقدرته على التفوق في الخدمات الرقمية المبتكرة ومواصلة الاستثمار في تطوير حلول وخدمات المدفوعات بطريقة سلسة وآمنة.

وحصد الوطني هذه الجائزة بناء على عدة معايير أبرزها تميز البنك في حلول الدفع الرقمية السلسة والآمنة من خلال تمكين خاصية الترميز، مما ساعد في تعزيز إتمام مدفوعات التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت بشكل أكثر سهولة وأمانا.

والترميز عبارة عن عملية تعمل على تعزيز أمان معاملات الدفع بالبطاقة البنكية عن طريق استبدال البيانات الحساسة لحامل البطاقة برموز مميزة وفريدة، حيث تُستخدم هذه الرموز لتمثيل معلومات البطاقة الفعلية أثناء عملية الدفع، مما يقلل من مخاطر اختراق البيانات والاحتيال.

وباستخدام الترميز لا يتم الكشف عن البيانات الحساسة للبطاقة البنكية أبدًا أثناء إجراء المعاملة، مما يجعلها أكثر أمانًا بشكل ملحوظ، حتى لو تم اعتراض الرمز المميز، فلا يمكن استخدامه للوصول بشكل احتيالي إلى حساب حامل البطاقة أو إجراء عمليات شراء غير مصرح بها.

وتتيح هذه الخاصية عملية دفع سلسة تتجنب حاجة العميل إلى إعادة إدخال بيانات بطاقته أثناء الدفع، مما يؤدي إلى دفعات أسرع وأكثر أمانًا، حيث يبحث المستهلكون في المقام الأول عن السلامة والأمان عند إتمام المدفوعات الخاصة بهم.

ويعد بنك الكويت الوطني سباقاً في تبني أحدث الأنظمة المتطورة لتعزيز عمليات شبكته المصرفية وذلك من خلال فريق عمل محترف وبرامج متطورة تعزز مكانته الرائدة في تقديم أحدث الخدمات المصرفية الرقمية وترسخ ثقافة الرقمنة حتى تصبح نهجا شاملا في جميع عمليات البنك.

كما يعد أول البنوك التي أدخلت أحدث التقنيات في مجال المدفوعات والتحويلات الفورية في الكويت ومنها ميزة تتبع التحويلات عبر قنواته الرقمية التي تشمل الوطني عبر الموبايل والوطني عبر الانترنت والوطني عبر الإنترنت للشركات، حيث يمكن لعملاء البنك التحقق من حالة التحويل عبر الإنترنت بشكل آمن وسريع.